مَسألتانِ لابنِ الحاجِبِ

أبي عَمْرٍو عُثمانَ بنِ أَبي بَكرٍ (ت ٦٤٦هـ)

١- فصل في (لو)

٢- مسألة العشر

دراسةً وتحقيقًا

حققهما ودرسهما

فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنَّ مؤلفات الإمام ابن الحاجب مما انتفع به الناس، واستنسخها طلبة العلم، ونقلوا عنها، حتى قيض الله من عني بها في هذا العصر، فحققها ونشرها، والعنايةُ فيها جهد لا يضيع، وعمل رابح إن شاء الله، لما تضمنته من فوائد وفرائد، وما حفظته من أقوال المتقدمين، وما امتاز به مؤلفها من علم وفكر.

وقد وقع بيدي هذا النص الذي أقدمه هنا، من غير أن أقصده، فقد كان من خبر ذلك أن ذكر لي أستاذنا د. عبد الرحمن العثيمين ـ شفاه الله ـ أنَّه رأى ستة شروح لإيجاز التعريف لابن مالك، في مجموع، مصدره مكتبة الدولة ببرلين، فوقع في نفسي أن أبحث عن هذه الشروح، وقد تسهل ذلك، حيث عُرف مكان حفظها، فسافرت إلى برلين، مصطحبًا نسخةً من فهارس مكتبة الدولة، التي وضعها وليم بن الورد، فاستعرضتها فلم أجد ما أريد، حتى إذا ما وصلت المكتبة طلبته فلم أظفر به.

واستوقفني خلال البحث في الفهارس بعض الكتب والرسائل، فطلبتها، وكان منها رسالة العشر، ولم أكن أعرفها قبل.

وواصلت البحث في مسألة العشر، حتى وقفت على مصورة نسخة شهيد علي، التي قد أضيف لها فصل (لو) ومسألة العشر، ونظرت في تحقيق د. فخر قدارة، لأمالي ابن الحاجب والنسخ التي اعتمد عليها في التحقيق، أو التي اطلع عليها، أو أثبتها للأمالي، فكان مما أَثبَتَ ولم يَطلع عليه نسخةُ فيينا، وبعد الرجوع للفهارس وجدت النص على ما يتعلق بـ(لو)، فسافرت إلى فيينا، واطلعت على النسخة، وصورت ما يتعلق بـ(لو).

وكان د. هادي الحمودي، قد أثبت في تحقيقه للأمالي هاتين الزيادتين: فصل

(لو)، ومسألة العشر، وكان اعتماده في تحقيقه على نسخة شهيد علي وحدها.

والناظر في تحقيقه لا يحتاج طويل تأمل لإدراك قصوره، فهو مجرد نشر، وقد خلا في معظمه من الضبط والتخريج، فضلاً عن التعليق.

كما وقع فيها سقط وأخطاء، أذكر من أمثلة ذلك في النص الذي بين يدي تحديداً:

١- في المطبوع: «لما يؤدي من الفساد المقطوع به عقلاً للإثم. قال بعض العلماء»[١]، والصواب: «لما يُؤَدِّي مِنَ الفَسادِ المَقطُوعِ بِهِ عَقلاً، وَمِن ثَمَّ قالَ بَعضُ العُلماءِ».

٢- وفيه: «وَإذا ثَبت ذلك فليس بالعَشرِ الأَواخر إلاَّ التأخر الوجودي..»[٢] والصواب: «وَإذا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَيسَ المَقصُودُ بِالعَشرِ الأَواخِر..».

٣- وفيه: «فالهمزة الأولى فاء الكلمة والواو والألف الزائدة»[٣] والصواب: «فالهَمزةُ الأُولى فاءُ الكلمةِ والواوُ الأَلفُ الزَّائدةُ».

٤- وفيه: «فَإن قيل: ليس يستقيمُ»[٤] والصواب: أليسَ يستقيم...

٥- وفيه «مسبِّبًا للأَولِ الامتناع مُطلقًا»[٥] والصواب: لا الامتناع...

كما أنَّ هذه الزيادة نشرت عن نسخة واحدة، وقد توفر عندي لكلٍّ نسخةٌ أخرى، وجدت في المقارنة بينها شيئًا من التوضيح والتصحيح، ولأجل هذا رأيت أن في إعادة تحقيقهما فائدة.

وقد سرت في التحقيق على المنهج المتبع، من ضبط النص، ومقابلة النسخ،

(١) الأمالي النحوية ٤/ ١٥٦.

(٢) الأمالي النحوية ٤/ ١٦١.

(٣) الأمالي النحوية ٤/ ١٦٢.

(٤) الأمالي النحوية ٤/ ١٥٦.

(٥) الأمالي النحوية ٤/ ١٥٦.

وتخريج الشواهد، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وقدمت بدراسة يسيرة، حول النص المحقق وصاحبه، تناءيت فيها عن تكرار ما تقدَّمني من الدراسات، فكنت مختصراً غاية الاختصار، محاولا الاقتصار على الألصق بالنص، وما لم يسبق، حسب علمي، التعرضُ له بشيء من العناية والتأكيد، أو مستدركًا لوهم أو خطأ وقع في دراسة سابقة.

وقد انتظمت الدراسة بمبحثين، الأول ترجمت فيه لابن الحاجب، والثاني للحديث عن (لو) الشرطية، وعن (مسألة وصف العشر).

المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب:

هو جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عُمر بن أبي بكر بن يونس، الدَّويني، المقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النحوي، المعروف بابن الحاجب.

وهو كرديُّ الأصل، فـ(دَوِين) التي نسب إليها، قرية من قرى الأكراد، قال ياقوت فيها: «بلدة من نواحي أرَّان، في آخر حدود أذربيجان، بقرب من تفليس، منها ملوك الشام بنو أيوب»(١)، وَوَهِم في هذه النسبة، فقيل: الدُّوني(٢)، وقيل: الرُّويني(٣)، أشار إلى هذا الوهم د. حسن العثمان(٤)، عازيًا (الرويني) إلى البداية والنهاية، لكنَّ النسبة فيها صحيحة في طبعة دار هجر(٥)، فلعله خطأ استُدرِك.

وكان أبوه جنديًّا كرديًّا(٦) حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي(٧)، ولذا عرف بابن الحاجب.

(١) معجم البلدان ٢/ ٤٩١.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٤٨.

(٣) انظر: الديباج المذهب ٢/ ٨٦.

(٤) انظر: مقدمة الشافية ١٦-١٧.

(٥) ١٧/ ٣٠٠.

(٦) انظر: تاريخ الإسلام ١٤/ ٥٥١.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨.

ولد في أسنا، من قرى الصعيد، في آخر سنة ٥٧٠ هـ، وانتقل إلى القاهرة، فأخذ العلم في صغره بها، حتى برع في القراءات والفقه والأصول والنحو، ومن أبرز شيوخه فيها القاسم بن فيُرَّة الشاطبي(١)، وأبو الفضل بهاء الدين الغزنوي(٢)، وأبو الجود غياث بن فارس اللخمي(٣)، ثم انتقل إلى دمشق، ودرَّس في جامعها(٤)، ثم أُخرج منها سنة ٦٣٨هـ مع العز بن عبد السلام، إثر نصيحة العز للصالح إسماعيل بن أبي الجيش صاحب دمشق وإنكاره عليه، فسجن العز، ودخل معه ابن الحاجب مراعاة له(٥)، ثم أفرج عنهما، وأخرجهما من دمشق، فاستقر في القاهرة، ودرَّس بالمدرسة الفاضلية، وخرج من القاهرة أواخر أيامه وأقام في الإسكندرية، وتوفي فيها في ٢٦ شوال سنة ٦٤٦هـ(٦).

وممن أخذ عنه الموفق بن أبي العلاء(٧)، وابن المنير(٨)، وشهاب الدين القرافي(٩) واختلف في أخذ ابن مالك صاحب الألفية عنه، فقد نقل الدماميني عن تاج الدين التبريزي أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب وأخذ عنه، قال الدماميني: «ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه»(١٠)، وقد مال طارق الجنابي إلى أخذه عنه، مع قطعه بتأثره به من خلال مصنفاته(١١).

(١) ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ٧١، وذيل مرآة الزمان ١/ ٢٩، ومعرفة القراء الكبار ٢/ ٦٥٢.

(٢) ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٧٩، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٦.

(٣) ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٢٦، وشذرات الذهب ٥/ ١٧.

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

(٥) انظر: مرآة الجنان ٤/ ٩٠.

(٦) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠، والمختصر في أخبار البشر ١/ ٤٣٢.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٦، وترجمته في: طبقات القراء ٢/ ٧١٠، وغاية النهاية ٢/ ٢٤٤.

(٨) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٨/ ٢٩٥، والديباج المذهب ١/ ١٤٤، وشجرة النور الزكية ١٨٨.

(٩) ترجمته في: الديباج المذهب ١/ ٢٣٦، وشجرة النور الزكية ١٨٨.

(١٠) تعليق الفرائد ١/ ٢٩-٣٠.

(١١) ابن الحاجب النحوي ٤٦-٤٧.

أُثِرَ عنه كثير من الأخلاق الحسنة، من الدين والتواضع والعفة والحياء والصبر(١)، تفقه للإمام مالك، وبرع في العربية، والقراءات، والفقه والأصول، وفي كلٍّ منها له مؤلف أو أكثر(٢).

معالم في علميته وأسلوبه في التأليف:

أ. علميته:

تردد عند المترجمين الإشادة بعلمه وتمكنه، وجمعه لفنون عديدة، وعلو شأنه فيها، وأخذ الناس عنه، وتصنيفه المتقن(٣).

إلاَّ أن ثمة أقوالاً خالفت هذا الثناء السائد، فمن ذلك ما كان من أبي حيَّان، من امتناعٍ من إقراء الكافية، فكان لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه ومصنفات ابن مالك، وقال عن كافية ابن الحاجب: «هذه نحو الفقهاء»(٤)، وأيضًا ما نقل عن ابن مالك أنه قال عنه: «وإنما أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير»(٥)، وهذا الرأي إنما بناه ابن مالك على رأيه في الزمخشري، وكان قد وقف من الزمخشري موقفًا مخالفًا لمواقفه مع غيره من العلماء، فقد كان غليظًا في اعتراضه على أقواله، يقول د. ناصر آل قميشان في معرض حديثه عن اعتراضات ابن مالك: «يلاحظ أن معظم اعتراضاته القاسية ـ على قلتها ـ تتوجه إلى الزمخشري، فقد أغلظ عليه ابن مالك في العبارة كثيراً»(٦)، وأرجع د. إبراهيم البعيمي ذلك إلى مجاهرته بالاعتزال وغلوه فيه، قال: «كان الزمخشري رأساً في الاعتزال، مجاهراً به، داعيًا إليه ... وهو ما جعل المفسرين يحتاطون من أقواله ...

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٦، والبداية والنهاية ١٧/ ٣٠١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

(٣) نقل طرفًا من ذلك د. نذير حمادو في مقدمة تحقيقه لمختصر منتهى السؤل والأمل ٤٧-٤٩.

(٤) الوافي في الوفيات ١٩/ ٣٢٤، والدرر الكامنة ٦/ ٥٩.

(٥) الوافي بالوفيات ١٩/ ٣٢٤.

(٦) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته ٣٣٤.

وكان سبباً في انحراف ابن مالك وأبي حيان عنه، وكانا يصفانه بالنحوي الصغير، وكتابه المفصل بالمحتقر»(١).

أما ابن الحاجب فقد أفاد منه ابن مالك، وشرح كافيته(٢)، وتأثر به في تسمية منظومته بالكافية الشافية، كما روي أنه أخذ عنه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ومع هذا، فإن كلام ابن مالك غير دقيق، فعلاقة ابن الحاجب بالزمخشري لم تكن أوثق من علاقته بغيره من العلماء، ولا ينقض ذلك شرحه للمفصل، فهو واحد من جمع من الشراح، ثم إنه خالفه واعترضه في جمع من الآراء(٣)، فهو كغيره، ولا يربطه به آصرة مذهبية، لا من جهة العقيدة، ولا الفقه.

ومن معالم فكره النحوي، ما تميَّز به من توظيف لمعارفه الأخرى في دراساته النحوية، ومن أمثلة ذلك موضوع هذه الدراسة، فاعتراضه على دلالة (لو) الشرطية قد بناه على نظر منطقي أصولي، وكذلك تصويبه لوصف العشر، فإن لفظ (العشر الأوائل)، و(العشر الأُخر) أكثر ما تردد عند الفقهاء(٤).

ب. أسلوبه:

جاء في الوافي بالوفيات: «وكان الشيخ جمال الدين ابن الحاجِب له قدرة على الاختصار وكان يشاحح نفسه في الفاء أو الواو إذا كانت زائدة يتم المعنى بدونها، حتى إنه يختصر الخطبة التي تكون أول التصنيف، بل يذكر البسملة ويشرع في ذكر ذلك العلم الذي قصده، وله القدرة على إدراج المسائل الكثيرة في الألفاظِ القليلة»(٥).

(١) قضايا لن في النحو العربي مجلة جامعة أم القرى ج٢ م١٤ ع ٢٣ ص:١٠٨٣.

(٢) انظر: ابن الحاجب النحوي ٥٨.

(٣) انظر: ابن الحاجب النحوي ١٥٦-١٥٩.

(٤) انظر اللفظ الأول ـ على سبيل المثال ـ في: المجموع شرح المهذب ٨/ ٣٨١، واللفظ الآخر في: المبدع في شرح المقنع ٢/ ١٨٣.

(٥) ١٩/ ٣٢٤.

فهذا النص يبين جانبًا من أسلوبه في التأليف، فهو الحريص على الاختصار، والدقة في اللفظ، حتى يستوعب المعنى بعبارة قصيرة، حتى وصل إلى حد الإلغاز في بعض مصنفاته، قال حاجي خليفة عن كتابه في الأصول (مختصر منتهى السؤل والأمل): «هو مختصر غريب في صنعه، بديع في فنه، لغاية إيجازه يضاهي الألغاز، وبحسن إيراده يحاكي الإعجاز»(١).

ومثال ما ذكره الصفدي من أنه قد يقتصر على البسملة، كافيتُه، ولذا اعتذر له بعض شارحيها مثل نور الدين الجامي فقال: «اعلم أن الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه، بأن جعله جزءًا منها، هضمًا لنفسه بتخييل أن كتابه هذا، من حيث إنه كتابه، ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها»(٢).

آثاره:

لابن الحاجب مجموعة من المصنفات، في العربية، والفقه، والأصول، والتاريخ، ولعل أهمها: أماليه، وكافيته، وشافيته، والإيضاح في شرح المفصل، وجامع الأمهات، وهو مختصر في الفقه، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ومختصره(٣)، وقد عني محققو كتبه ودارسو آثاره بتتبعها وتوثيق نسبتها، ولا أرى حاجة لإعادة ما ذكروا، إلا أنَّ ثمةَ أوهامًا أكثرها متعلق بالأمالي، إذ سُمِّي له كتبٌ هي جزء من أماليه، أو هي أماليه نفسها، وهي:

١- إعراب بعض آيات من القرآن الكريم، ذكره بروكلمان، وذكر أنه في مكتبة

(١) كشف الظنون ٢/ ١٨٥٣.

(٢) الفوائد الضيائية ١/ ١٦٣.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠، ١٤٢٨، ١٧٧٦، ١٨٥٣، وابن الحاجب النحوي ٤٩-٥٢، ومقدمة تحقيق مختصر منتهى السؤل والأمل ٦٨-٧٧، ومقدمة تحقيق الأمالي ١/ ٢٩-٣٤، ومقدمة تحقيق شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي ١/ ٢٨-٣٣، ومقدمة تحقيق: كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب لابن فرحون ١/ ٢١-٢٥ وغيرها.

الحرم المكي[١]، والصواب كما ذكر طارق نجم في مقدمه تحقيقه للمؤنثات السماعية أنه الجزء الأول من الأمالي[٢].

٢- المفضَّل، ذكره بروكلمان باسم (إلى ابنه المفضل) وأن منه نسخة في الإسكوريال[٣]، قال طارق الجنابي: «وعند مراجعة فهارس الإسكوريال ظهر أن المخطوطة الأمالي»[٤].

٣- المسائل الدمشقية[٥]، قال د. حسن العثمان: «والصواب أنه تلك المسائل والإملاءات التي سئل عنها وأملاها في دمشق»[٦].

المبحث الثاني: فصل (لو)، ومسألة (العشر):

إنَّ طائفة من كتب المتقدمين كانت إملاء أملاه الشيخ على تلاميذه، ولم تسمَّ أمالي، فمن ذلك على سبيل التمثيل: معاني القرآن للفراء[٧]، ومعاني القرآن للأخفش[٨]، ومؤلفات ابن سيده، وأبي البقاء العكبري[٩]، ونتائج الفكر للسهيلي[١٠]،

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٤١، وابن الحاجب النحوي ٥١، ومقدمة تحقيق الأمالي ١ / ٣٢، ومقدمة تحقيق مختصر منتهى السؤل ١ / ٧٣.

(٢) ص ٢٩.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٣٤.

(٤) ابن الحاجب النحوي ٥١.

(٥) ابن الحاجب النحوي ٥١، ومقدمة تحقيق قصيدة المؤنثات السماعية ٣٤.

(٦) انظر: مقدمة تحقيق شرح الشافية للخضر اليزدي ١ / ٣٢.

(٧) قال رواي الكتاب محمد بن الجهم السمري: «هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى ابن زياد الفراء - يرحمه الله - عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان وما بعده..» ١ / ١.

(٨) قالت د. هدى قراعة محققة الكتاب: «فإذا كان كتاب الفراء كتابَ أمالٍ في معاني القرآن، فكتاب الأخفش أولى أن يعد كتاب أمالٍ في معاني القرآن، سابق على كتاب الفراء» مقدمة تحقيق معاني القرآن للأخفش ٣٣.

(٩) كانا كفيفي البصر.

(١٠) انظر: مقدمة تحقيقه ٢١.

وبعض مصنفات ابن الحاجب[١]، وطائفة أخرى، سميت أمالي أو مجالس[٢]، ونسبت إلى صاحبها، كأمالي اليزيدي، والقالي، وابن الشجري، والسهيلي وغيرها، ويرجع ذلك إلى منهج التأليف، فما كان منتظماً بأبواب ومسائل، وترتيب مبني على أساس، لم يطلق عليه أمال، وما كان البحث فيه متفرِّقًا غير منتظم سمي أمالي.

وأمالي ابن الحاجب قد تنوَّعت مادتها، فهي أمال على مواضع من القرآن الكريم، بلغ عددها (١٣٩) إملاءً، وأمالٍ على مواضع من المفصل للزمخشري، وبلغ عددها (١٣٦) إملاءً، وأملى في مسائل الخلاف ستة أمال، وأملى على مواضع من كافيته (٩٧) إملاءً، وأملى على أبيات أكثرها للمتنبي (٤٥) إملاءً، وأملى أمالي متفرقة، بلغت (٢١٥)[٣]. وهذا التفصيل يختلف من نسخة لأخرى، ففي نسخة فيينا ـ على سبيل المثال ـ قسمت الأمالي على النحو التالي:

الأمالي على القرآن الكريم، الأمالي على أبيات المتنبي وغيره، الأمالي على المسائل المطلقة، الأمالي على المسائل الغريبة، الأمالي على الأحاديث النبوية، الأمالي في الأبحاث المتعلقة بـ(لو) الشرطية، وبعد كل قسم يُنصُّ على انتهاء هذا القسم، وذكر ما يليه، وليس هذا التقسيم بالمنضبط، فآخر المسائل الحديثية كان مناقشة لقول ابن جني: «الجمع المكسر ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه» وهو الإملاء (١٩٨)[٤]، وهي ليست آخر ما في نسخة شهيد علي، التي جعلها المحققان أصلاً، فبعدها ستة عشر إملاءً.

ولأجل هذا كنت أميل إلى أنَّ هاتين المسألتين جزءٌ من الأمالي، فأمَّا فصل

(١) انظر: ابن الحاجب النحوي ١٠٧-١٠٨.

(٢) فرق بينهما الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لمجالس ثعلب ٢٣، ولم يرتضِ د. محمود الطناحي هذا التفريق. انظر: مقدمة تحقيق أمالي ابن الشجري ١٨٧ هامش ٣.

(٣) مقدمة تحقيق الأمالي د. فخر قدارة ١/ ٤٣-٥٥.

(٤) ٢/ ٨٧٨.

(لو)، فهو ثابت في نسخة شهيد علي، ولا أدري لِمَ أسقطه د. فخر قدارة من الكتاب، فما قبله لا يدل على نهاية الكتاب، فقد جاء فيه: «فرغ المرتجي رحمة ربه ومغفرته عبد الرحمن بن يحيى ... من الأمالي المفرقة نسخًا، صبيحة يوم السبت..»، فالفراغ من الأمالي المفرقة، وليس من الكتاب، و(لو) الشرطية فصل مستقل، ويؤيد ذلك أيضًا ثبوته في نسخة فيينا، جزءًا من الأمالي، وإثبات ذلك على طرة تلك النسخة، كما عدَّه بروكلمان جزءًا من الأمالي(١).

وأما مسألة (العشر) فهي ملحقة بنسخة شهيد علي، دون أن يذكر قبلها تمام أنَّ الكتاب قد تم.

ولكن، مع هذا، لا يمكن القطع بأنهما جزءٌ من الأمالي، إذ لم تصدرا بذكر الإملاء، ولم تتفق النسخ على ذكرهما، إضافةً إلى أنَّ مسألة (العشر) أفردت برسالة خاصة، تحمل هذا العنوان.

- التصنيف في (لو) الشرطية:

صنف عدد من العلماء في (لو) الشرطية مصنفات خاصة، ومن تلك المصنفات:

١- كتاب (لو) لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ). ذكره الكتبي بهذا الاسم(٢)، وسماه السيوطي (تصرفات لو)(٣).

٢- رسالة في (لو) الامتناع، لابن بري (ت ٥٨٢هـ)، حققها د. حاتم الضامن. ونشرت في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني(٤)، ثم طبعت ضمن (خمسة

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٣٣.

(٢) انظر: فوات الوفيات ٢ / ٢٩٣.

(٣) انظر: بغية الوعاة ٢ / ٨٧.

(٤) على صفحة المجمع في الشبكة:

http: / /www.majma.org.jo /majma /index.php /2009-02-10-09-36-00 /503-57-8.html

نصوص محققة لابن بري) للمحقق نفسه[١].

٣- جواب عن سؤال في معنى (لو) لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر[٢]، وطبع ضمن (جامع المسائل لابن تيمية)[٣].

٤- معنى (لو) للمرادي (٧٤٩هـ)، قال في الجنى الداني: «وقد بسطت الكلام على معنى (لو) في غير هذا الكتاب، وأفردت له أوراقًا»[٤].

٥- كشف الضَّو عن معنى (لو) لعثمان بن أحمد النجدي الحنبلي (ت ١٠٩٧هـ). طبع في دار عمار، بتحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، كما حققها حسان فلاح أوغلي، ونشرت في مجلة التراث العربي[٥].

٦- تشنيف الأسماع في إفادة (لو) للامتناع. لحامد أفندي العمادي (ت ١١٧١هـ)، وقد حققها د. محمد تاسا، ونشرت في مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق[٦].

٧- فائدة في (لو) جامعة لحقائق معانيها كافية لطالبيها. لعبد الحميد بن عبدالوهاب السباعي (ت ١٢٢٠هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف اليمنية، في مجموع رقمه: (٨٩٥)، ورقم الرسالة داخل المجموع: (٧)، وعدد أوراقها (٩) في كل ورقة (٣١) سطرًا[٧].

٨- رسالة نحوية في (لو) الشرطية. للشيخ الطيب عبد المجيد بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ). وقد حققها: بوصلاح فايزة. ونشرتها دار الكتب العلمية، عام ١٤٣١هـ.

(١) ص ٥٩-٦٧. ط:١. دمشق: دار البشائر، ١٤٢٣هـ.

(٢) ٧/ ٣٥.

(٣) ٣/ ٣١٥.

(٤) ٢٧٨.

(٥) العدد ٣٤-السنة التاسعة- كانون الثاني ١٩٨٩ - جمادى الأولى ١٤٠٩.

(٦) مجلد ٨٢، ج١.

(٧) أفادني بذلك أخي د. سليمان الضحيان.

وأثر ابن الحاجب ظاهر فيما اطلعت عليه مما ألف بعده، فقد نقلوا عنه، وناقشوا ما جاء به[١].

وحديث ابن الحاجب عما يتعلق بـ(لو) لم يقتصر على هذه الرسالة، فقد تحدث عنها أيضًا في شرح المفصل بنحو ما ذكر في هذا الفصل[٢].

رسالة العشر.

هذه الرسالة ذكرها بعض من ترجم لابن الحاجب، فهي مستقلة بهذا العنوان[٣]، وأفردت برسالة خاصة، كما أنها ملحقة في نسخة شهيد علي.

ولهذه الرسالة ذكرٌ فيمن بعد ابن الحاجب، فقد نقل عنها السبكي، في فتاويه، وسماها (المسائل الأربع)[٤]، واختصر ما جاء فيها السيوطي في (الشماريخ)، قال: «... ويقال في العشر: الأُوَل والأَواخِر، ولا يُقال: الأوائل والأواخر، وقد أجاب ابن الحاجب عن حكمة ذلك بجواب طويل نقلناه بحروفه في التذكرة، وحاصله: أنه قيل: الأُوَلُ لأنَّ مُفرد العشرة: الأُولى...»[٥].

وصف النسخ:

١- نسخة شهيد علي:

نسخة من الأمالي محفوظة بالمكتبة السليمانية في إستنبول، رقمها (٢٣٣٧)، وتقع في ٢٦٦ ورقة، في كل صفحة عشرون سطرًا، وفي السطر ثلاث عشرة كلمة، كان هذا في المخطوطة كلها غير آخر ورقتين منها، وهي (رسالة العشر)، فقد اختلف الخط، ففي الصفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر ثلاث عشرة كلمة.

(١) انظر على سبيل المثال: تشنيف الأسماع. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد (٨١) ١/ ١١.

(٢) ٢/ ٢٤١-٢٤٤.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٣٤، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٦٤٠.

(٥) الشماريخ في علم التاريخ ٢٢.

وهي أقدم نسخ الأمالي، وأقلها أخطاءً، ومراجعةٌ على نسخة مقروءة على ابن الحاجب، ومصححة عليه(١)، ولذا كانت أصلاً في التحقيقين السابقين.

ومن خلال المقابلة، وجدت أنها أصح من النسختين الأخريين، فاتخذتها أصلاً.

وقد احتوت هذه النسخة النص الذي حققته هنا كاملاً، ففصل (لو) في ثلاث أوراق إلا بضعة أسطر، من (٢٦٣ أ- ٢٦٤ ب) وبعدها فقرة أرى أنها اختصار لما سبق، بدليل ختمها بعلامة المقابلة، ومسألة العشر في ورقة ونصف الورقة، وسطر واحد (٢٦٥ ب-٢٦٦ أ).

ولم تذيل هذه الزيادة باسم الناسخ، ولا بذكرٍ لمقابلة ولا قراءة، إلا ما ذكرت قُبيل نهاية الحديث عن (لو).

٢- نسخة فيينا:

هذه نسخة من الأمالي محفوظة بالمكتبة الوطنية في فيينا برقم (٣٨٦)، لم يذكر ناسخها، ولا تاريخ نسخها، وخطها مغربي، وقد بلغت أوراقها (١٣٥) ورقة، في كل صفحة ثمانية عشر سطراً، وفي السطر تسع كلمات.

ترتيبها المسائل فيها وافق نسخة شهيد علي في أول الأمر، ثم اختلف الترتيب بعد مضي نصف الكتاب تقريباً، فتقدمت بعض الإملاءات على بعض، وقد قسمت الأمالي كالتالي: الأمالي على القرآن الكريم، الأمالي على أبيات المتنبي وغيره، الأمالي على المسائل المطلقة، الأمالي على المسائل الغريبة، الأمالي على الأحاديث النبوية، الأمالي في الأبحاث المتعلقة بـ(لو) الشرطية.

هذه النسخة لم يطلع عليها د. فخر قدَّارة، كما ذكر(٢).

(١) مقدمة تحقيق الأمالي د. قدارة ١/ ٦٤.

(٢) مقدمة تحقيق الأمالي ١/ ٧٤.

٣- نسخة برلين:

هذه النسخة أفردت مسألة العشر، محفوظة في مكتبة الدولة في برلين برقم (٦٨٩٤) ضمن مجموع، ناسخها عبد المعطي بن أحمد ميري الحنفي، وتاريخ نسخها ١٠٨٣ هـ، وقعت في تسعة وأربعين سطراً.

وقد أسميت كل واحدة باسمها عند المقابلة، ولم أستعمل الترميز، فلا حاجة إليه مع صغر حجم النص المحقق.

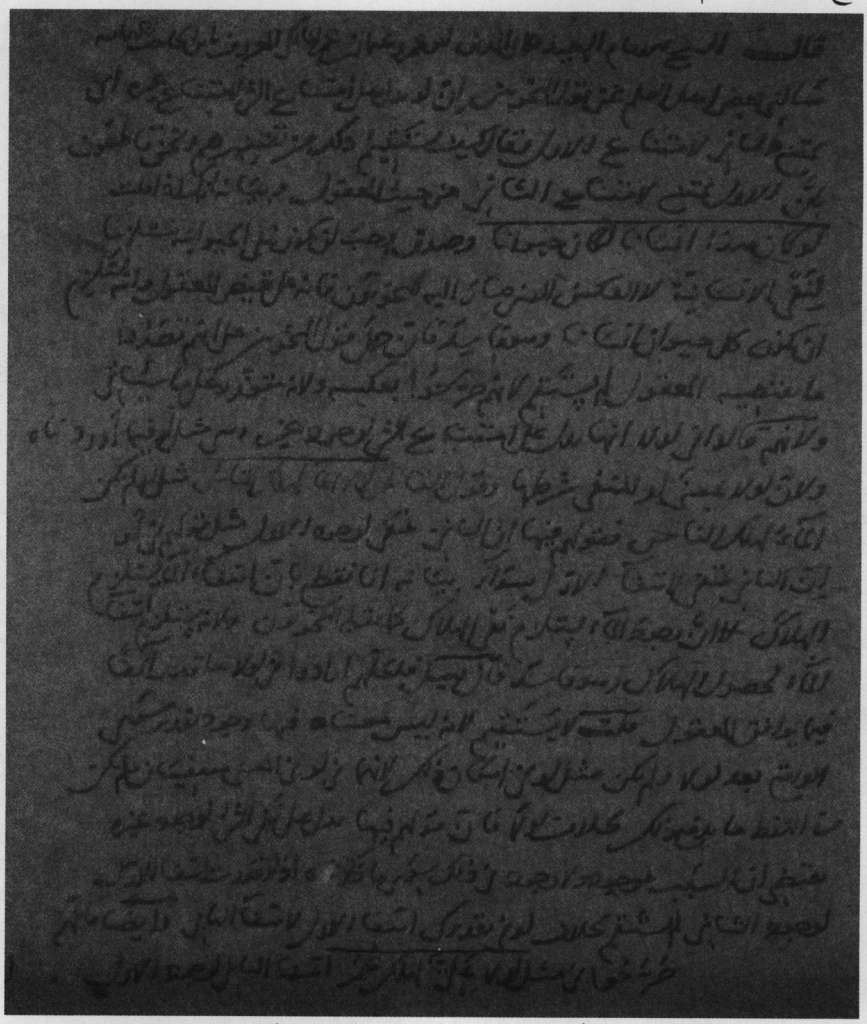

أول ما يتعلق بـ(لو) في شهيد علي

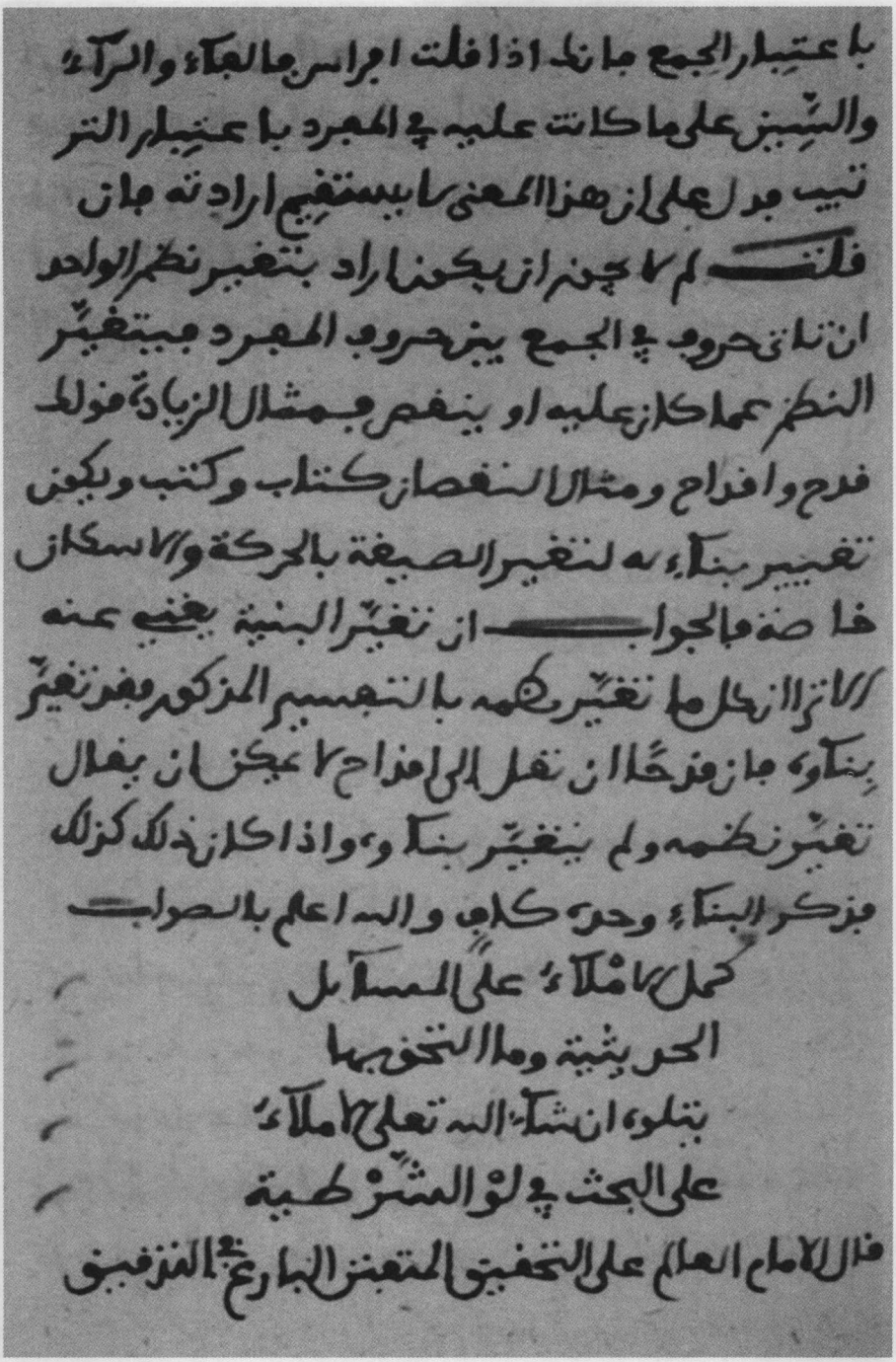
باعتبار الجمع فانك اذا قلت اجراس فالجاء والراء
والسين على ما كانت عليه في المفرد باعتبار التر
تيب فدل على ان هذا المعنى انما يستفيم اراد ته فان
قلت لم لا يجوز ان يكون اراد بتغيير نظم الواحد
ان تاتي حروف الجمع بين حروف المفرد فيتغير
النظم عما كان عليه او ينقص فمثال الزيادة قولك
فدح وافداح ومثال النقصان كتاب وكتب ويكون
تغيير بناء له لتغير الصيغة بالحركة والاسكان
خاصة فالجواب ان تغير البنية يغني عنه
كما ترى لان كل ما تغير نظمه بالتفسير المذكور فقد تغير
بناؤه فان قيل ما الفرق بين ان نقول الى افداح لا يمكن ان يقال
تغير نظمه ولم يتغير بناؤه واذا كان ذلك كذلك
فذكر البناء وحده كاف والله اعلم بالصواب
كمل ما املاه على المسائل
الحرنبية وما التحق بها
بتلوه ان شاء الله تعالى املاه
على البحث في لو المشرطية
قال الامام العالم على التحقيق المتفنن البارع في الفرقبي

أول ما يتعلق بـ(لو) في فيينا

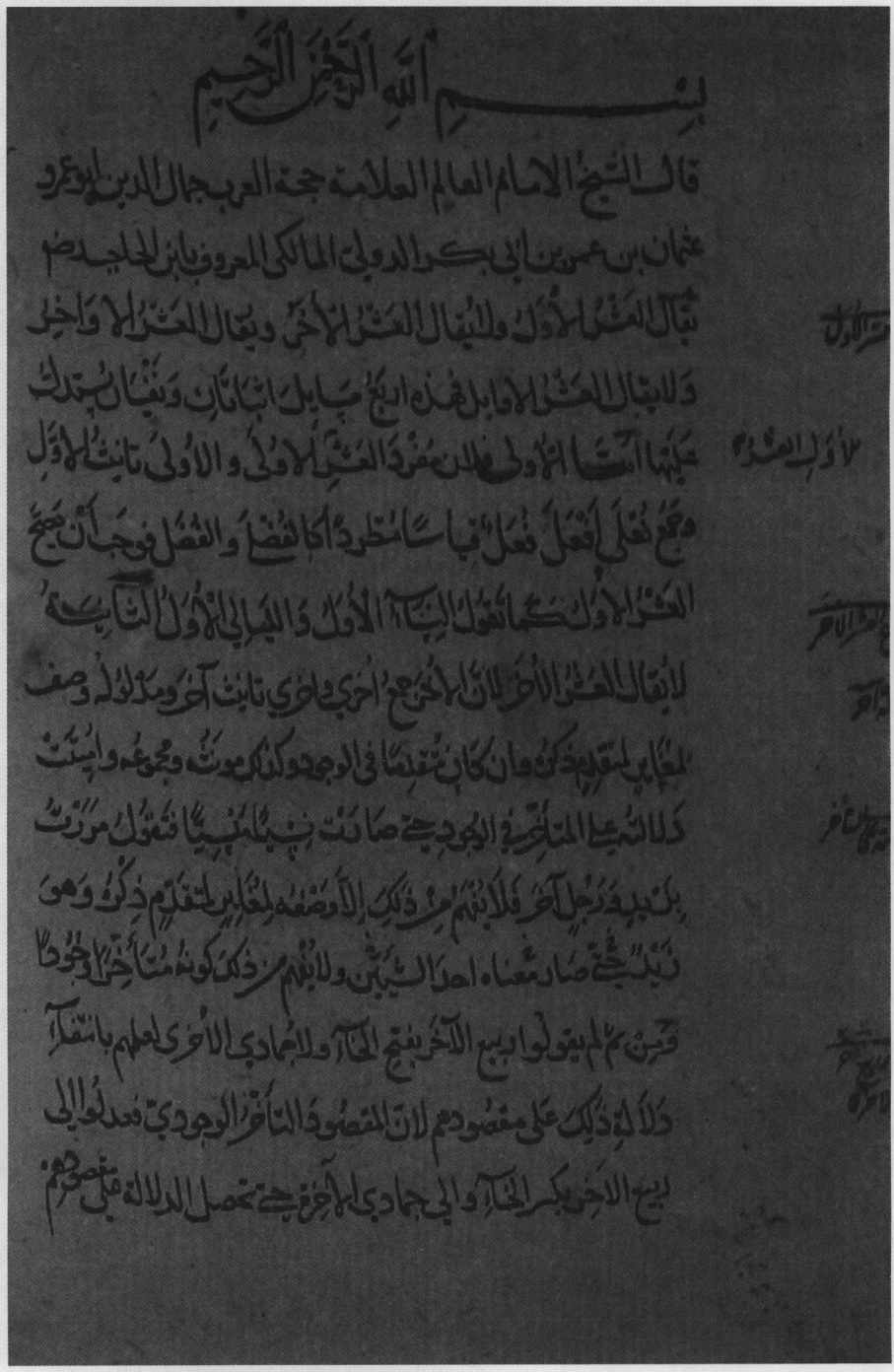

أول مسألة العشر في شهيد علي

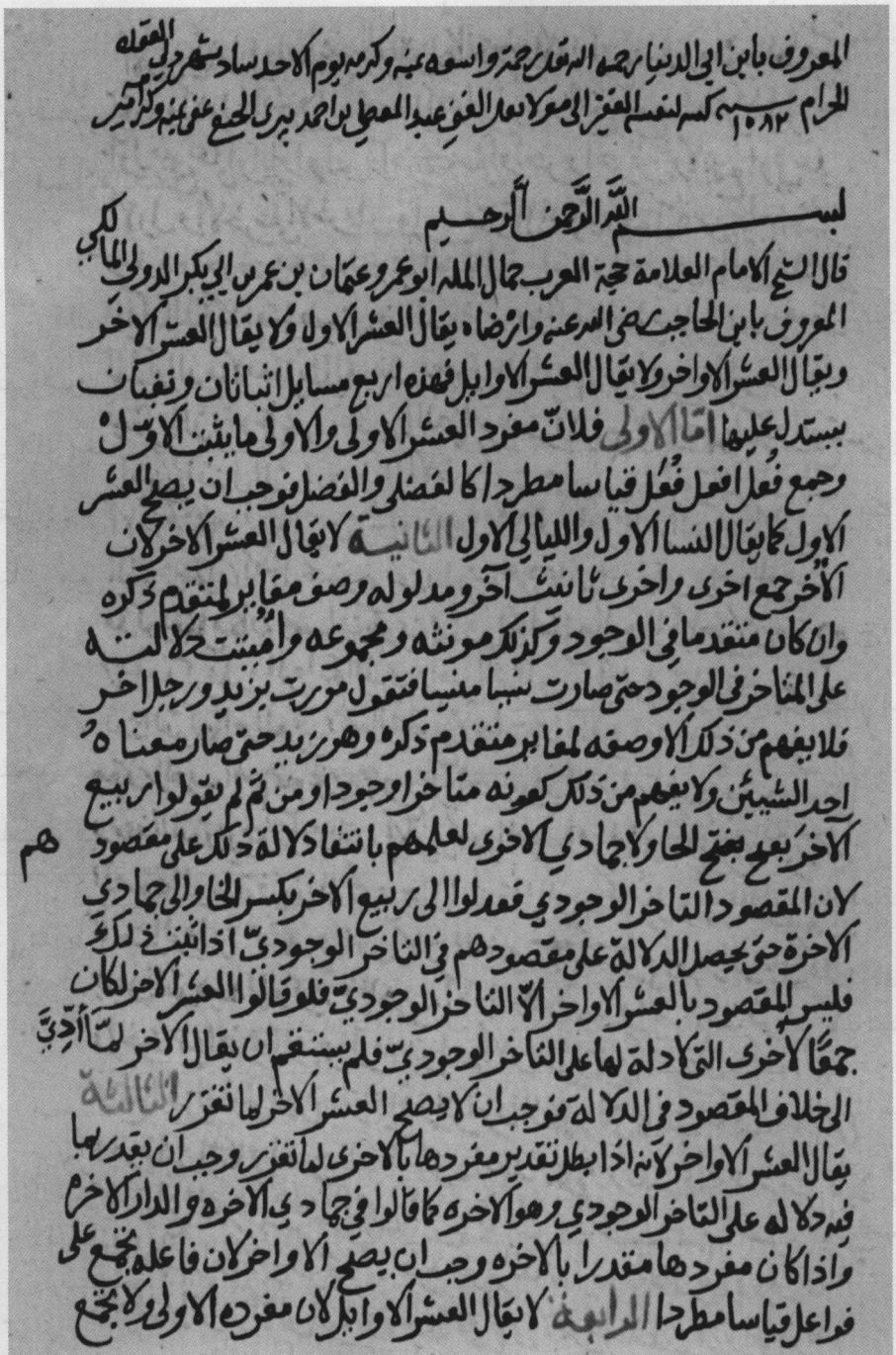

المعروف بابن ابي الدنيا رحمه الله تعالى رحمة واسعة وكرمه يوم الاحد سادس شهر ذي القعدة
الحرام سنة ١٠٨٢ كتبه لنفسه الفقير الى مولاه الغني عبد المعطي بن احمد بن الحسن عفى عنهم وكرامين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة حجة العرب جمال الملة ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر الدولي المالكي
المعروف بابن الحاجب رضي الله عنه وارضاه يقال العشر الاول ولا يقال العشر الاخر
ويقال العشر الاواخر ولا يقال العشر الاوايل فهذه اربع مسايل اثنانان وثنتان
يستدل عليها اما الاولى فلان مفرد العشر الاولى والاولى ما يثبت الاول
وجمع فعل افعل فعل قياسا مطردا كالفضلى والفضل فوجب ان يصح العشر
الاول كما يقال النسا الاول والليالي الاول الثانية لا يقال العشر الاخر لان
الاخر جمع اخرى واخرى تانيث آخر ومدلوله وصف مغاير لمتقدم ذكره
وان كان متقدما في الوجود وكذلك مونثه ومجموعه واميت دلالته
على المتاخر في الوجود حتى صارت بنيا منسيا فتقول مورت بزيد ورجل اخر
فلا يفهم من ذلك الا وصفه لمغاير متقدم ذكره وهو زيد حتى صار معناه
احد الشيئين ولا يفهم من ذلك كونه متاخرا وجودا ومن ثم لم يقولوا ربيع
الاخر بفتح الخا ولا جمادي الاخرى لعلمهم بانتفا دلالة ذلك على مقصودهم
لان المقصود التاخر الوجودي فعدلوا الى ربيع الاخر بكسر الخا والى جمادي
الاخرة حتى يحصل الدلالة على مقصودهم في التاخر الوجودي اذ اثبت لذلك
فليس للمقصود بالعشر الاواخر الا التاخر الوجودي فلو قالوا العشر الاخر لكان
جمعا لاخرى التي لا دلالة لها على التاخر الوجودي فلم يستقم ان يقال الاخر لما ادى
الى خلاف المقصود في الدلالة فوجب ان لا يصح العشر الاخر لما تقرر الثالثة
يقال العشر الاواخر لانه اذا ابطل تقدير مفردها بالاخرى لما تقرر وجب ان يقدر بها
فيه دلالة على التاخر الوجودي وهو الاخر كما قالوا في جمادي الاخرة والدار الاخرة
واذا كان مفردها مقدرا بالاخر وجب ان يصح الاواخر لان فاعله يجمع على
فواعل قياسا مطردا الرابعة لا يقال العشر الاوايل لان مفرده الاولى ولا يجمع

أول مسألة العشر في برلين

النَّصُّ المُحَقَّقُ

١- فصل (لو).

٢- مسألة العشر.

[فَصلُ (لو)]

/ قالَ الشيخُ الإمامُ السعيدُ جمالُ الدِّينِ بنُ عَمرٍو عُثمان بن عمرَ المالكيّ المعروفُ بابنِ الحاجب[١] ـ رحمه اللهُ ـ: سَألني بعضُ أهلِ العلمِ عَن قولِ النحويينَ: إنَّ (لو) تدلُّ على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِه[٢]، أَي: يمتنعُ الثاني لامتناعِ الأَوَّلِ، فقال: كَيفَ يستقيمُ ذلك من تفسيرِهم، ونحنُ قاطعونَ بأنَّ الأولَ يمتنعُ لامتناعِ الثاني مِن حيثُ المعقولُ؟

وبيانه: أنَّكَ[٣] إذا قلتَ: لو كانَ هذا إنسانًا لكان حيوانًا، وَصَدقَ، وَجَب[٤] أَن يكونَ نفيُ الحيوانيةِ مُستلزمًا لنفي الإنسانية، لا العكسِ الذي صارَ إليه النحويُّونَ، فإنَّهُ على نَقيضِ المعقولِ. وإنَّهُ يستلزمُ أَن يكونَ كلُّ حيوانٍ إنسانًا، وهو فاسدٌ، فإن حُمِلَ قولُ النحويينَ على أنَّهُم قَصَدُوا ما يَقتضيه المعقولُ[٥] لم

(١) أول الرسالة في فيينا: قال الإمام على التحقيق، المتفنن البارع في التدقيق، المقدم في العلوم العقلية، الحافظ للعلوم النقلية، جمال الملة والدين، أبو عمرو عثمان بن الحاجب.

(٢) انظر هذا التعبير في الجمل ٣١١، واللامات ١٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٦، والصاحبي ٢٥٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢٦٨، والإنصاف ١/ ٧٦، وشرح الجمل لابن خروف (من باب الهجاء حتى الحكاية) ٩٩. وقال سيبويه: «وأمّا (لو) فلما سيقع لوقوع غيره» الكتاب ٤/ ٢٢٤، وقد استحسنها المتأخرون، ورأوا أنها أدق من العبارة المشهورة: حرف امتناع لامتناع، ومثلها في الدقة عبارة ابن مالك: حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه، وعبارة ابنه: حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره. وقد ردوا على العبارة المشهورة بما ساقه ابن الحاجب هنا. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١٠، والبحر المحيط ١/ ٨٨، والجنى الداني ٢٧٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٩٧، والدر المصون ١/ ١٨٢، ٩/ ٧٠، ومغني اللبيب ٣٣٩.

(٣) في فيينا: إنه.

(٤) سقط من فيينا.

(٥) أي امتناع الأول لامتناع الثاني.

يَسْتَقِمْ؛ لأنَّهُم صَرَّحُوا بعكسه[1]، ولأنَّهُ مُتَعَذِّرٌ عَلَى ما سَيَأتي، ولأنَّهُم قالُوا في (لولا): إنَّها تدُلُّ على امتناعِ الشَّيءِ لِوُجُودِ غَيرِه[2]، وهِيَ مثْلُ (لو) فيما أورَدناهُ، ولأنَّ (لولا) بمعنى (لو) المنفيِّ شرطُها. وقولُ القائلِ: لولا الماءُ لَهَلَكَ الناسُ، مثلُ: لو لَم يكُنْ الماءُ لَهَلَكَ الناسُ، فقولهم فيها: إنَّ الثاني ينْتَفِي لِوُجُودِ الأوَّل، مثلُ قولِهم في (لو) إنَّ الثاني يَنتَفِي[3] لانتفاءِ الأوَّل سواءٌ[4]. بيانُه: أنَّا نقطَعُ بأنَّ انتفاءَ الماءِ يستلزِمُ الهلاكَ، لا أنَّ وُجُودَ الماءِ يَسْتَلزِمُ نفيَ الهلاكِ، كما يَقُولُهُ النحويُّونَ، ولأنَّهُ يستلزِمُ انتفاءَ الماءِ لحصولِ الهلاكِ، وهو فاسدٌ.

فإن قيل: فَلعَلَّهُم أرادوا في (لولا) ما قُدِّرَ آنفًا فيما يوافقُ المعقُولَ.

قلتُ: لا يستقيمُ؛ لأنَّهُ ليسَ معناهُ فيها وُجُودُ مقَدَّرٍ[5] سوى الواقعِ بعد (لولا)، ولم يكُن مثلَ (لو) في إمكانِ ذلك؛ لأنَهُما في (لو) في المعنى منفيَّان، فلم يكن في اللفظِ ما يدفَعُ ذلك، بخلافِ (لولا)، فإنَّ قولَهم فيها يدل على نفي الشيءِ لوُجودِ غيرِه، يقتضِي أنَّ السببَ موجودٌ، ولا وُجودَ في ذلك سوى ما [قد][6] ذكرناهُ، إذ لو قُدِّرتَ انتفاءَ الأوَّلِ لِوُجُودِ الثاني لم يستقِمْ، بخلاف (لو) في تقديرِك انتفاءَ الأولِ لانتفاءِ الثاني، وأيضًا فإنهم صرَّحُوا في مثلِ: لولا عليٌّ لهلكَ عُمَرُ، انتفاءَ الثاني لوُجودِ الأوَّلِ، / وصَرَّحُوا بأنَّ التقديرَ: لولا عليٌّ مَوجُودٌ لهلكَ عُمَرُ.

وقال بعضُهم: لولا وُجِدَ، فجَعَله بعضُهُم مبتدأً خبرُهُ (موجودٌ)، وهم

(١) قال الأشموني: «جواب لو ممتنع لامتناع سببه، وقد يكون ثابتًا لثبوت غيره». انظر: الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٧.

(٢) انظر: حروف المعاني للزجاجي ٣، والصاحبي ٢٥٢، والأزهية ١٦٦، ومغني اللبيب ٣٥٩.

(٣) من (لوجود... ينتفي) سقط من فيينا.

(٤) اختصر حجته ابن هشام في المغني ورد عليها. انظر: ٣٤٦.

(٥) وجود مقدر سقط من فيينا.

(٦) في فيينا.

الأكثرون(١)، وبعضُهُم مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعلُهُ لفعلٍ(٢) معناه: وُجدَ(٣)، وكُلُّهُم مُصَرِّحٌ بوُجود(٤) الأوَّل، وإن اختلفوا في تقديرِ نسبةِ الوُجودِ إليه.

فَإنْ قِيلَ: أَليسَ يستقيمُ أن يُقالَ في نحو: لو أَسْلَمْتَ دَخَلْتَ الجَنَّةَ، أنَّ الثاني امتَنَعَ(٥) لامتناعِ الأوَّلِ؟ فَلْيُحمَلْ قولُ النحويينَ عَليه.

قُلتُ: إنما ثَبَتَ ذلكَ من جهةِ اتِّحادِ المُسبِّب، لا من جهةِ ما يَقتَضيه (لو) منَ السببيَّةِ مُطلقها(٦)، فكانَ(٧) ذَلكَ لخصُوصِ المادة، أَو لما يَقتَضيهِ مجَرَّدُ الاستلزامِ، ثمَّ(٨) لَو صَحَّ ذَلكَ في بَعضِها لم يَصحَّ في التَّعميمِ.

فَإن قُلتَ: كَيفَ الطريقُ إلى الجَمْعِ بَينَ استقامةِ ما ذَكرتمُوهُ منَ المَعقُولِ وَالمَنقُول؟(٩).

قُلتُ: ما اقتَضاهُ المعقُولُ مَقطُوعٌ بِهِ من جهةِ العَقلِ، وما قالَهُ النَّحويُّونَ من جهةِ الوَضعِ يجبُ تَأويلُهُ عَلى وَجهٍ قَريبٍ، وَذلكَ أنهُم قَصَدُوا أَنَّ (لَو) تَدُلُّ عَلَى امتناعِ الثاني مُسبِّبًا للأَوَّلِ لا(١٠) الامتناعِ مُطلقًا، لما يُؤَدِّي منَ الفَسادِ المَقطُوعِ بِهِ عَقلاً، وَمِن ثَمَّ قالَ بَعضُ العُلماءِ: قَتلُ الرِّدَّةِ مُغايرٌ لِقَتلِ القِصاصِ(١١)، فَإذا انتَفَى الرِّدَّةُ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٣٩-١٤٠، والمقتضب ٣/ ٧٦، والإنصاف ١/ ٦٠، واللباب ١/ ١٣١، والجنى الداني ٥٩٩، ومغني اللبيب ٣٩٥.

(٢) في شهيد: لقول.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٨١، واللباب ١/ ١٣٢، والجنى الداني ٦٠١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٤، وتحفة الأريب ١/ ٢/ ٨٥٤.

(٤) في شهيد: لوجود.

(٥) في فيينا: يمتنع.

(٦) سقط من فيينا.

(٧) فيينا: وكان.

(٨) سقط من فيينا.

(٩) فيينا: المنقول والمعقول.

(١٠) فيينا: في.

(١١) انظر: التلخيص في أصول الفقه ٣/ ٢٢٥، وكشف الأسرار ٤/ ٤٦، وتيسير التحرير ٤/ ٢٣.

انتَفَى القَتلُ المنسُوبُ إِليها، وكذلك القولُ في قَتلِ القِصاصِ(١).

وإِذا صحَّ أن يُقالَ: انتفاءُ القَتلِ لانتفاءِ الرِّدَّةِ بالمعنى المذكُورِ فما نحنُ فيه أَجدَرُ؛ لِما فيه منَ الحامِلِ عَلى ذَلكَ، وَالذي حـمَلَهُم عَلى ذَلكَ أَنَّهُ لا يَستَقيمُ أَن يُقالَ في (لَو): إِنَّ وَضْعَها عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ يمتَنعُ لامتناعِ الثاني؛ لأنَّ ذَلكَ إِنما يُوجَدُ من جهةِ استدلالٍ عَقليٍّ دَقيقٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذا صَدَقَ أنَّ الإِنسانيةَ تَستَلزِمُ الحَيَوانيَّةَ وَجَبَ أَن يَصدُقَ نَقيضُها، عَلَى العَكسِ؛ لأَنَّهُ لَو لم يَصدُقْ لَكَذَبَ الأَوَّلُ، وَالغَرَضُ الصِّدْقُ. وَبَيانُ ذلكَ أَنَّهُ إِذا قُدِّرَ نَفيُ الحيوانية وَلَم تَنْتَفِ الإِنسانيَّةُ كانت الإِنسانيَّةُ مَوجُودةً والحَيَوانيَّةُ مُنتَفيةً، إِذِ التَّقديرُ انتفاؤُها، وَهُوَ نَقيضُ ما صَدَقَ، فَكانَ كَذِبًا، فَيَلزَمُ من دَلالةِ العَقلِ / أَنَّ كُلَّ مُتلازِمَينِ إِذا عُكسا بنَقيضِ مُفرَدَيهما صدْقٌ، فَلَيسَ ذَلكَ من وَضعِ الأَلفاظِ في شَيءٍ، فَلا يَستَقيمُ أَن يُقالَ: وَضعُها عَلَى أَنَّ وُجُودَ الأَوَّلِ مُستَلزِمٌ وُجُودَ الثاني ولا العَكسُ(٢)، وَلا أَنَّ مَعناهُ النَّفْيُ فيهما، فَلَم يَبْقَ إِلا القِسمُ الرابعُ(٣)، فَتَعَيَّنَ الاتِّفاقُ عَلَى مَعنى التَّلازُمِ فيه، وَكَذلكَ الكلامُ في (لَولا) عَلَى النَّقيضِ، بالبرهانِ الاستثنائيِّ(٤)، فَ(لَو) بَعدَ أَن تحقَّقَ أَنَّ(٥) وَضعَها عَلَى النَّفيِ لا يَقتَضي أَنَّ نَفيَ الأَوَّلِ يَستَلزِمُ نَفيَ الثاني في مِثلِ: لَو كانَ [هَذا](٦) إِنسانًا لَكَانَ حَيوانًا، وَذلكَ يُوجِبُ أَنَّ الحَيَوانيَّةَ تَستَلزِمُ الإِنسانيَّةَ فَيَكُونُ كُلُّ حَيوانٍ إِنسانًا، وَذلكَ باطِلٌ وَمَعلومُ النَّقيضِ فيهما، فَإِنَّ استِثناءَ نَقيضِ صُورةِ الثاني في (لَو) إِذا

(١) المقصود هنا أنَّ الحكم (وهو القتل) مستحق لعلتين مستقلتين، فإذا انتفى قتل القصاص بالعفو بقي قتل الردة، والعكس. انظر: التقرير والتحبير ٣/ ١٨٣.

(٢) وجود الثاني مستلزم وجود الأول.

(٣) وهو وجود أحدهما يستلزم انتفاء الآخر.

(٤) البرهان الاستثنائي هو القياس الاستثنائي، وهو: ما يكون اللازم فيه أو نقيضه مذكوراً بالفعل. نحو: لو كان الوضوء صحيحًا بغير نية لما كان عبادة، فالنتيجة عدم صحته إلا بنية. انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٩٨، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١/ ٣١٠.

(٥) سقط من فيينا.

(٦) في فيينا.

صَدَقَ، يُوجِبُ نَقيضَ صُورةِ المُقَدَّمِ قَطعًا، وكذلكَ القَولُ في مِثلِ[١]: ﴿**لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتا**﴾[٢].

فَإن قُلتَ: قَد تَبَيَّنَ أنَّ كَلامَهُم تَضَمَّنَ أنَّ لـ(لَولا)[٣] دلالةً عَلَى السَّببيَّةِ للثَّاني؛ لِما ذَكَرْنا أنَّ وَضعَها عِندَهُم عَلَى[٤] أنَّ نَفْيَ الأَوَّلِ يَستَلزِمُ نَفيَ سَبَبيَّةِ الثاني لَهُ، وذَلِكَ[٥] تَصريحٌ[٦] بالسَّبَبيَّةِ، ويَلزَمُ مِنَ السَّبَبيَّةِ ما ذُكِرَ مِن صِحَّةِ الاستِدلالِ الاستِثنائيِّ المعقُولِ؛ لأنَّ ما لَزِمَ بِطَريقِ المَعقُولِ فيهِ إنما كانَ لِسببيَّةِ الأَوَّلِ للثاني، وَقَد ثَبَتَ حُصُولُهُ عَلَى كُلِّ تَقديرٍ واقِعٍ، فَقَد ثَبَتَ بِذلكَ حُصُولُ الاتِّفاقِ عَلَى أنَّ (لَو) إذا استُثني فِيها نَقيضُ الثاني[٧] استَلزَمَ نَقيضَ المُقَدَّمِ بالطَّريقِ العَقليِّ القَطْعيِّ، فما وَجهُ امتِناعِ ذَلكَ في مِثلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿**وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ**﴾[٨]، [وَقَولِهِ تَعالى][٩]: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ**﴾[١٠] [الآية][١١] وَهُوَ كَثيرٌ، فَما الضَّابِطُ لِما لا يَستَقيمُ ذَلكَ فيهِ؟

قُلتُ: امْتَنَعَ ذَلكَ مِن حَيثُ كانَ مَقصُودُ الخَبرِ[١٢] أنَّ الثَّاني حاصِلٌ عَلَى كُلِّ حالٍ، وَجاءَ بِهِ عَلَى طَريقةِ (لَو) لِغَرَضِ تَقديرِ حُصُولِهِ مُطلقًا، لازِمًا لما قَد يُتَوَهَّمُ

(١) في فيينا: قوله تعالى.

(٢) الأنبياء: ٢٢. وانظر كلام المؤلف في بيانها في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤١-٢٤٢.

(٣) في فيينا: لو.

(٤) سقط من فيينا.

(٥) في شهيد: ذلك.

(٦) فيينا: يصرح.

(٧) في فيينا: التالي.

(٨) النساء: ٧٨.

(٩) في فيينا.

(١٠) لقمان: ٢٧.

(١١) في فيينا.

(١٢) في فيينا: المخبر.

منهُ الانتفاءُ لتحقيقِ حُصُولِه عَلَى كُلِّ حالٍ، وإذا عُلِمَ أَنَّ المَقصُودَ بمثلِه / تحقيقُ[1] ثُبُوتِه عَلَى كُلِّ حالٍ تَعَذَّرَ تقديرُ نَقيضِه صدقًا، فَتَعَذَّرَ استثناءُ نَقيضِ الثاني، فَمن ثَمَّ امتَنَعَ ذَلكَ فيه. أَلا تَرَى أَنَّ المَقصُودَ: إِنَّ المَوتَ[2] يُدرِكُ الخَلقَ جميعَهُم عَلَى كُلِّ حالٍ، وَأَتَى بِه لازمًا مَعَ تَقديرِ البُرُوجِ المُشَيَّدة لتحقيقِ ثُبُوتِه، فَإِنَّهُ[3] إذا ثَبَتَ مَعَ ذَلكَ فَثُبُوتُهُ مَعَ غَيرِه أَولى، وكَذلكَ المَقصُود تحقيقُ نَفيِ نَفادِ كَلماتِه مُطلَقًا، وَأَتَى بِه لازمًا مَعَ تَقديرِ الأَقلامِ المَذكُورة، وَالمُرادُ المُقَدَّرُ المُبالَغُ فيهما ليُحَقَّق[4] انتفاءَهُ؛ لأَنَّهُ إذا تَحَقَّقَ انتفاءُ النَّفادِ مَعَ ذَلكَ فَلَأَنْ يَتَحَقَّقَ مَعَ غَيرِهما أَجْدَرُ[5]. وَمِثلُهُ [قولُهُ][6]: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيبٌ، لَو لم يخَف اللهَ لم يَعصِه»[7]؛ لأنَّ المَقصُودَ تحقيقُ نَفيِ العصيانِ عَلَى كُلِّ حالٍ، وَأَتَى بِه لازمًا مَعَ تَقديرِ نَفيِ الخَوفِ لتَحقيقِ أَنَّ انتفاءَهُ[8] مَعَ غَيرِه أَجدَرُ، فَتَحَقَّقَ بالضَّابطِ [المَذكُور][9] لما يمنَعُ استثناءَ نَقيضِ الثاني فيه، وَتَحَقَّقَ وَجهُ امتناعِه عَقلاً بما بَيَّنتُهُ. وَالله أَعلَمُ[10].

(١) في شهيد.

(٢) في شهيد.

(٣) في فيينا: لأنه.

(٤) في فيينا: لتحقيق.

(٥) في فيينا: أحرى وأولى.

(٦) في فيينا.

(٧) روي موقوفًا على عمر رضي الله عنه، ورفعه بعضهم إلى النبي ﷺ، انظر: مسند الفاروق لابن كثير ٢ / ٦٨١، وكنز العمال ١٣ / ٤٣٧. قال السخاوي: «اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، وكذا قال جمع جمٌّ من أهل اللغة، ثم رأيت بخط شيخنا أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسنادا، وقال: أراد أن صهيبا إنما يطيع الله حبًّا لا لمخافة عقابه». (المقاصد الحسنة ٧١٠).
وساقه النحويون شاهداً على أنَّ جواب (لو) لا يستلزم فَقدَ الشرط، لكنه مع فقده أولى، انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٤٢، والمقرب ٩٨، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ / ٢ / ١٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٠، ومغني اللبيب ٣٣٩.

(٨) في فيينا: انتفاء العصيان.

(٩) في فيينا.

(١٠) بعده في شهيد علامة (انتهى مقابلة)، وهو آخر الرسالة في فيينا، وبعده فيها: بالصواب، وإليه المرجع =

[مسألة وصف (العشر)]

قالَ الشَّيخُ الإمامُ العالِمُ(١) العَلاَّمةُ حُجَّةُ العَرَبِ جمالُ الدِّينِ(٢) أَبو عَمرٍو عثمانُ بنُ عُمَرَ بنِ أَبي بَكرٍ الدُّوَليُّ المالكيُّ المعروفُ بابنِ الحاجِبِ [رَضِيَ اللهُ عَنهُ وأَرضاهُ](٣):

يُقالُ: (العَشْرُ الأُوَلُ)، وَلا يُقالُ: (العَشْرُ الأُخَرُ).

وَيُقالُ: (العَشرُ الأَواخِرُ)، وَلا يُقالُ: (العَشْرُ الأَوائلُ).

فَهَذِه أَربَعُ مَسائلَ: إثباتانِ وَنَفيانِ، يُستَدَلُّ عَلَيها.

أمَّا الأُولى؛ فَلأَنَّ مُفرَدَ (العَشرِ) الأُولى(٤)، وَ(الأُولى) تَأنيثُ (الأَوَّلِ)، وَجمعُ

= والمآب، كمل الإملاء بحمد الله وعونه، وصلى الله على أفضل خلقه، وأكرم رسله، والسلام والتحيات الفاضلات الكاملات مبرات إلى سيد الورى، وإلى أولاده وأزواجه وأصحابه المخصوصين بالمحبة والقرى، هدية أتخذها عدة ليومٍ يُلفَظُ فيه الورى في العرا، ويوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا.

وبعده في شهيد علي مختصر للفصل أسوقه بلفظه: قالَ النَّحويُّونَ: كَلمةُ (لَو) وُضِعَتْ للدَّلالة عَلَى انتفاءِ الشَّيءِ لأَجلِ انتفاءِ غَيرِه، وَإذا قُلتَ: لَو جِئتَني لأَكرَمْتُكَ، أَفادَ أَنَّهُ ما حَصَلَ المجيءُ، وَما حَصَلَ الإكرامُ، وَمِنَ الفُقهاءِ مَن قالَ: إنَّهُ لا يُفيدُ إلاَّ الاستلزامَ، فَأمَّا الانتفاءُ لأَجلِ انتفاءِ الغَيرِ فَلا يُفيدُهُ هَذا اللفظُ، وَالدَّليلُ عَلَيه: الآيةُ وَالخَبرُ، أَمَّا الآيةُ فَهِيَ هَذِه الآيةُ: [﴿**وَلَو عَلِمَ اللهُ فِيهِم خَيرًا لأَسْمَعَهُم وَلَو أَسْمَعَهُم لَتَوَلَّوا وَهُم مُعرِضُونَ**﴾]، وَتَقديرُهُ: إنَّ كَلمةَ (لَو) لَو أَفادَت ما ذَكَرُوهُ لَكانَ قَولُهُ: لَو عَلِمَ اللهُ فِيهِم خَيرًا لأَسمَعَهُم يَقتَضِي أَنَّ اللهَ تَعالى ما عَلِمَ فِيهِم خَيرٍ وَما أَسمَعَهُم، ثمَّ قالَ: وَلَو أَسمَعَهُم لَتَوَلَّوا وَهُم مُعرِضُونَ، فَيكونُ مَعناهُ: إنَّهُ ما أَسمَعَهُمْ وَإنهُم ما تَوَلَّوا، لَكِنَّ عَدَمَ التَّولِّي خَيرٌ من الخَيرات، فَأَوَّلُ الكَلامِ فِيهِ يَقتَضِي نَفيَ الخَيرِ، وَآخِرُهُ يَقتَضِي حُصُولَ الخَيرِ، وَذَلكَ مُتناقِضٌ، فَثَبَتَ أَنَّ القَولَ بِأَنَّ الكَلمةَ (لَو) تَقتَضِي انتفاءَ الشَّيءِ لانتفاءِ غَيرِه يُوجِبُ هذا التَّناقُضَ، فَوَجَبَ ألاَّ يُصارَ إلَيه.

وَأَمَّا الخَبرُ فَقَولُهُ عَلَيه السَّلامُ: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيبٌ لَو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعصِه»، فَلَو كانَ لَفظُهُ يُفيدُ ما ذَكَرُوهُ لَصارَ المَعنى: إنَّهُ خافَ اللهَ وَعَصاهُ، وَذَلكَ تَناقُضٌ، فَثَبَتَ أَنَّ كَلمةَ (لَو) لا تُفيدُ انتفاءَ الشَّيءِ لانتفاءِ غَيرِه، وَإنَما تُفيدُ مجرَّدَ الاستلزامِ، وَاعلَم أَنَّ هَذا الدَّليلَ حَسَنٌ، إلاَّ أَنَّهُ عَلَى خِلافِ قَولِ الجُمهُورِ منَ الأُدباءِ. واللهُ أَعلَمُ.

(١) سقط من برلين.

(٢) في برلين: الملة.

(٣) في برلين.

(٤) في حاشية شهيد تصحيحًا: مفرد العشر الأُوَل العشر الأولى.

(فُعْلى[1] أفْعَل): فُعَلُ، قِياسًا مُطَّرِدًا[2]، كالفُضْلَى والفُضَلِ، فَوَجَبَ أَن يَصِحَّ العَشرُ الأُوَلُ، كَما تَقُولُ[3]: النِّساءُ الأُوَلُ، وَالليالي الأُوَلُ.

الثَّانيةُ: لا يُقالُ: العَشرُ الأُخَرُ؛ لأنَّ (الأُخَرَ) جمعُ (أُخْرى)، وَ(أُخرى) تَأنيثُ (آخَرَ)، وَمَدلُولُهُ وَصفٌ لِمُغايِرٍ[4] لِمُتَقَدِّمٍ ذِكرُهُ، وَإن كانَ مُتَقَدِّمًا في الوُجُود[5]، وكَذلكَ مُؤَنَّثُهُ وَمجمُوعُهُ، وَأُميتَتْ دِلالتُهُ عَلَى المُتَأَخِّرِ في الوُجُودِ حَتى صارَت نَسْيًا مَنسِيًّا[6]، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، فَلا يُفهَمُ من ذَلكَ إلاَّ وَصفُهُ لِمُغايرٍ لِمُتَقَدِّمٍ[7] ذِكرُهُ، وَهُوَ زَيدٌ، حتَّى صارَ مَعناهُ أَحَدَ الشَّيئَينِ، وَلا يُفهَمُ من ذَلكَ كَونُهُ مُتَأَخِّرًا وُجُودًا، وَمن ثَمَّ لم يَقُولُوا: رَبيعٌ الآخَرُ، بِفتحِ[8] الخاءِ، وَلا جمادَى الأُخْرَى، لِعلمِهم بانتفاءِ دلالةِ ذَلكَ عَلَى مَقصُودِهم؛ لأنَّ المَقصُودَ التَّأَخُّرُ الوُجُوديُّ، فَعَدَلُوا إلى رَبيعٍ الآخِرِ، بِكسرِ الخاءِ، وَإلى جُمادَى الآخِرةِ، حتى تحصُلَ الدَّلالةُ عَلَى مَقصُودِهم في التَّأَخُّرِ الوُجُوديِّ.

وَإذا[9] ثَبَتَ ذَلكَ فَلَيسَ المَقصُودُ بالعَشرِ الأَواخِرِ، إلاَّ التَّأَخُّرَ الوُجُوديَّ، فَلَو قالُوا: العَشرُ الأُخَرُ، لَكانَ جمعًا لـ(أُخرَى)، الَّتي لا دَلالةَ لها عَلَى التَّأخُّرِ الوُجُوديِّ، فَلَم يَستَقِمْ أَن يُقالَ: (الأُخَرُ)، لَمَّا أَدَّى إلى خِلافِ المَقصُودِ في

(١) في برلين: فعل.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٨، والمقتضب ٢/ ٢١٧، والأصول ٣/ ٩، والتكملة ٤٥٥، والمقتصد شرح التكملة ٢/ ٩١٥.

(٣) في برلين: يقال.

(٤) في برلين: مغاير.

(٥) يعني متقدم الذكر، فهو إن كان متأخرًا وجودًا، أو لم يكن، صح أن يوصف مغايره بـ(آخَر)، بخلاف (الآخِر) فلا بد أن يكون موصوفه متأخرًا وجودًا.

(٦) يريد أن (آخَر) لا يدل على المتأخر في الوجود مطلقًا.

(٧) في برلين: متقدم.

(٨) في برلين كرر (بفتح).

(٩) في برلين: إذا.

الدَّلالة، فَوَجَبَ أَلاَّ يَصِحَّ: (العَشرُ الأُخَرُ) لِما تَقَرَّرَ.

الثالثةُ: يُقالُ: العَشرُ الأَواخِرُ؛ لأنَّهُ إذا بَطَلَ تَقديرُ مُفرَدِها بـ(الأُخرى) لِما تَقَرَّرَ، وَجَبَ أَن يُقَدَّرَ بما فيه دَلالةٌ عَلَى التَّأَخُّرِ الوُجُودِيِّ، وَهُوَ الآخِرةُ، كَما قالوا في جمادى الآخِرة، وَالدَّارِ الآخِرة، وَإذا كانَ مُفرَدُها مُقَدَّرًا بـ(الآخِرة) وَجَبَ أَن يَصِحَّ (الأَواخِرُ)؛ لأَنَّ (فاعلة) تُجمَعُ عَلَى (فَواعِل) قِياسًا مُطَّرِدًا[١].

الرابعةُ: لا يُقالُ: العَشرُ الأَوائلُ؛ لأَنَّ مُفرَدَهُ (الأُولى)، وَلا يُجمَعُ (الأُولى) عَلَى (الأَوائلِ)[٢]، وَإِنَّما يجمَعُ عَلَى (الأُوَلِ) كَما تَقَدَّمَ، وَ(الأَوائلُ) جمعُ (أَوَّلَ)[٣]، وَمفرَدُ العَشرِ: مُؤَنَّثٌ تَقديرُهُ: الأُولى، فَلا يجوزُ أَن يُجمَعَ عَلَى (الأَوائلِ)، فَوَجَبَ أَن يمتَنِعَ العَشرُ الأوائلُ.

وَأَمَّا (أَوَّلُ) فَجُمِعَ[٤] عَلَى (أَوائلَ) و(أَوَّلِينَ)، كما أَنَّ (آخِراً) يجمَعُ[٥] عَلَى (أَواخِرَ) و(آخِرينَ)[٦]، وَلا يجمع (الأَوَّلُ)[٧] عَلَى (الأُوَلِ)، و(الآخَرُ) عَلَى (الأُخَرِ).

فَإِن قُلْتَ: فَقَد قالَ اللهُ تَعالى: ﴿**فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾[٨]، وَمُفرَدُهُ (آخَرُ) فَقَد

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٢، والمقتضب ٢/ ٢١٨، والأصول ٣/ ١٦، والمقتصد في شرح التكملة ٢/ ٩٠٦.

(٢) لما سبق، من أنَ قياس (فُعلى أفعل) جمعها على (الفُعَل).

(٣) القياس أن يجمع (أَفْعَل) على (أفاعل)، نحو: أفضل وأفاضل، وأكبر وأكابر. انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٤. فجمع هنا (أوَّل) على (أوائل)، والأصل: أواول، وقعت الواو ثاني حرفي علة وقع بينهما ألف موازن مفاعل، فأبدلت همزة.

(٤) في برلين: يجمع.

(٥) في برلين: وآخر يجمع.

(٦) كذا في شهيد، بالكسر والتنوين في (آخِر)، وبالكسر في (آخِرين)، أما في برلين فمن غير ضبط، ولم تقع (آخر) منصوبة، وهذا الضبط صحيح إذا كان باعتبار مؤنث (آخِر)، أو جعله صفة لغير العاقل، فالجمع إذ ذاك (أواخِر)، ويجوز أن يكون (آخَر) بالفتح، ويكون الجمع على (أواخر) و(آخَرين)، ويتوافق حينئذ مع ما عطف عليه، وهو قوله: (ولا يجمع الأول على الأُول، والآخَرُ على الأُخَر).

(٧) في برلين: أول.

(٨) البقرة: ١٨٤، وانظر توجيه هذه الآية في الأمالي ١/ ١١٦.

صَحَّ جمعُ (آخَرَ) عَلَى (أُخَرَ).

قُلتُ: إنما جمع[1] (آخَرُ) هاهنا عَلَى (أُخَرَ)[2] إجراءً لِلمُذَكَّرِ الذي لا يُعقَلُ فيه مُجرَى المُؤَنَّث، وَهذا أَصلٌ مُطَّرِدٌ، يجوزُ أَن يُوصَفَ المُذَكَّرُ الذي لا يَعقِلُ مثلَ المُؤَنَّث، وَتُجرَى عَلَيه الضَّمائرُ، كما يُوصَفُ المُؤَنَّثُ الذي يَعقِلُ وَالذي لا يَعقِلُ، وَكما يُجرَى عَلَيهما الضَّمائرُ، فَيَجُوزُ أَن يُقال[3]: الأَيَّامُ الأُخَرُ حُكمُها كَذا، وَلَيسَتْ وَلَسْنَ، / كَما يُقالُ[4]: النِّساءُ وَالليالي الأُخَرُ، وَلَيْسَتْ وَلَسْنَ، وَأَمَّا لَو قُلتُ: الرِّجالُ الأُخَرُ، فَمُمْتَنِعٌ.

فَإِن قُلتَ: فَقَد جاءَ في حَديثِ الإِفكِ: «وَأَمرُنا أَمْرُ العَرَبِ الأُوَلِ في التَّنَزُّه»[5][6]، عَلَى أَنَّ (الأُوَلِ) مخفُوضٌ نَعتًا لِـ(العَرَبِ)[7]، وَمُفرَدُهُ[8]: إِنسانٌ، فَإِنَّ واحِدَ العَرَبِ مُذَكَّرٌ يَعقِلُ، فَكانَ يجبُ أَن يَكونَ ممتَنِعًا كما امْتَنَعَ: الرِّجالُ الأُخَرُ؛ لأَنَّ مُفرَدَهُ رَجُلٌ مُذَكَّرٌ.

قُلْتُ: الرِّوايةُ الكُبرى[9]: «وَأَمرُنا أَمرُ العَرَبِ الأَوَّلُ»، [الإِفرادُ][10] مَرفُوعًا نَعتًا

(١) في برلين: جاء.

(٢) في برلين: وفي مثله بدل (على أخر).

(٣) في برلين: فتقول.

(٤) في برلين: تقول.

(٥) في برلين: التبرز. وهي لفظ آخر في البخاري والنسائي، وغيرهما.

(٦) الحديث في صحيح البخاري ٣/ ١٧٣، ٥/ ١١٦، ٦/ ١٠١، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٢٩، ومسند أحمد ٦/ ١٩٥.

(٧) الحديث في الصحيحين وغيرهما بهذا الضبط (الأُولِ)، وجاء في سنن النسائي الكبرى (الأُولى)، لكن نقل الشارحون الروايتين، انظر: السنن الكبرى ٨/ ١٦٨، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٧/ ١٠٦، وفتح الباري ٨/ ٤٦٥، وعمدة القاري ١٣/ ٢٣١، وإرشاد الساري ٤/ ٣٩٣.

(٨) في برلين: مفرده.

(٩) في هامش برلين عن نسخة: الكُثرى.

(١٠) في برلين، ولعل الصواب: بالإفراد.

لِقَولِها[١]: «أَمرُ العَرَبِ»، وَهُوَ الصَّحيحُ[٢]. وَجاءَت هَذِهِ الرِّوايةُ[٣] وَوُجِّهَتْ عَلَى أَن يُقَدَّر[٤] العربُ: اسمَ جمعٍ تحتَهُ جمُوعٌ كُلُّ واحدٍ عَرَبٌ أَو جماعةٌ، فَيَصيرُ مُفرَدُهُ مُؤَنَّثًا، وَبهذا التَّقديرُ يجُوزُ أَن تُقَدَّرَ (الأُولى)؛ لأَنَّ العَرَبَ أَو الجماعةَ يجُوزُ أَن تُجرَى عَلَيهِ الصِّفةُ المُؤَنَّثةُ، فَبهذا التَّقديرُ جازَ أَن يُقالَ: العَرَبُ الأُوَلُ، وَلهذا التَّعَسُّفِ كانَت الرِّوايةُ الشُّهرَى أَقعَدَ؛ لأَنَّ الضَّعيفةَ تَستَلزِمُ[٥] جَوازَ: (الرِّجال الأُوَل)، بَعينِ التَّوجيهِ المَذكُورِ في (العَرَبِ الأُوَلِ) وَهُوَ بَعيدٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَولَهم: (الأَواخِر) في جمعِ (آخَرَ) مُخالِفٌ في الزِّنةِ لِقَولِهم: (الأَواخِر) في جمعِ (الآخِرة)، فَإِنَّ (الأَواخِرَ) في جمعِ (آخَرَ)، أَفاعِلُ، فَهمزَتُهُ زائدةٌ، وَالواوُ فاءُ الكلمةِ التي كانَتْ ساكنةً بَعدَ همزةِ (آخَر)، قُلبَت في المُفرَدِ أَلفًا لِسُكُونِها بَعدَ همزةٍ، وَقُلبَتْ في الجَمعِ واوًا لاجتماعِ الهَمزَتَينِ المُتَحَرِّكَتَينِ بِالفَتحِ كـ(أَوادِم)، فَالأُولى همزةُ (أَفْعَلَ) وَالثانيةُ فاءُ الكَلمةِ، وَأَمَّا (الأَواخِرُ) جمعُ (الآخِرة) فَوزنُهُ: فَواعِلُ، فالهَمزةُ [الأُولى][٦] / فاءُ الكلمةِ والواوُ الأَلِفُ الزَّائدةُ التي بَعدَ الهمزةِ في (الآخِرة) انقَلَبَتْ واوًا في فَواعِلَ جمع[٧] فاعلةٍ، قياسًا مُطَّرِدًا. وَاللهُ أَعلَمُ [بالصَّواب. تمَّت الرِّسالةُ بحَمْدِ اللهِ وَحُسنِ تَوفيقِه، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا محَمَّدٍ وَعَلى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ تَسليمًا كَثيرًا إِلى يَومِ الدِّينِ آمينَ آمينَ][٨].

(١) الضمير يعود على راوية الحديث، وهي أم المؤمنين، عائشة رضي الله عنها.

(٢) نقل هذا التصحيح عن المؤلف ابن حجر، والقسطلاني. انظر: فتح الباري ٨/ ٤٦٥، وإرشاد الساري ٤/ ٣٩٣.

(٣) رواية الكسر.

(٤) في برلين: أنه مقدر.

(٥) في برلين: ستلزم.

(٦) في برلين.

(٧) في برلين: على جمع.

(٨) في برلين.

المصادر والمراجع

١- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه. لطارق عبد عون الجنابي. بغداد: دار التربية. ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٧٣م.

٢- ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٣- الأزهية. للهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.

٤- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته. د. ناصر بن محمد بن عبد الله آل قميشان. ط:١. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (المجمع الثقافي)، ١٤٣٠هـ.

٥- أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل - دار عمار، ١٤٠٩هـ.

٦- أمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ.

٧- الأمالي النحوية. لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي. ط:١. عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.

٨- الإنصاف. للأنباري. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٩- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الجاجب. تحقيق د.موسى بناي العلايلي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

١٠- البحر المحيط. لأبي حيان. ط:٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

١١- البداية والنهاية. لابن كثير. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط:١. دار هجر، ١٤١٨هـ.

١٢- البرهان في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب. ط:٤. المنصورة: دار الوفاء، ١٤١٨هـ.

١٣- بغية الوعاة. للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

١٤- بقية الخاطريات. لابن جني. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.

١٥- تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار. ط:٥. القاهرة: دار المعارف.

١٦- تاريخ الإسلام. للذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط:٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ.

١٧- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي. تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح. ط:١. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ.

١٨- تحفة الأريب في الكلام على مغني اللبيب. لبدر الدين الدماميني. تحقيق: د. محمد بن مختار اللوحي، د. محمد عبد الله غنضور. ط:١. إربد - عمان: عالم الكتب الحديث، ١٤٣٢هـ.

١٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى. ط: ١. ١٤٠٣هـ.

٢٠- التقرير والتحرير في علم الأصول. لابن أمير الحاج. بيروت: دار الفكر، ١٤١٧هـ.

٢١- التكملة. للفارسي. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٢٢- التلخيص في أصول الفقه. لأبي المعالي الجويني. تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان. ط:١. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.

٢٤- تيسير التحرير. لأمير بادشاه الحنفي. بيروت: دار الفكر.

٢٥- الجنى الداني. للمرادي. تحقيق:د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٢٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان. دار الفكر.

٢٧- حروف المعاني. للزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٢٨- خمسة نصوص محققة. لابن بري. تحقيق: د.حاتم صالح الضامن. ط:١. دمشق: دار البشائر، ١٤٢٣هـ.

٢٩- الدر المصون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

٣٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣١- الديباج المذهب. لابن فرحون. تحقيق: د.محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث.

٣٢- ذيل مرآة الزمان. لقطب الدين اليونيني. ط:٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٣٣- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. لتاج الدين السبكي. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٣٤- سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٣٥- سنن النسائي (المجتبى). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط:٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

٣٦- سير أعلام النبلاء. للذهبي. أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط: ٩. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.

٣٧- الشافية في علم التصريف. لابن الحاجب. تحقيق: حسن أحمد العثمان. المكتبة المكية.

٣٨- شجرة النور الزكية. لمحمد بن محمد مخلوف. بيروت: دار الكتاب العربي.

٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لابن العماد الحنبلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٠- شرح الألفية لابن الناظم. لبدر الدين بن مالك. تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل.

٤١- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. ط:١. القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ.

٤٢- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط:١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

٤٣- شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. ط:١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٤٤- شرح المقدمة المحسبة. لابن بابشاذ. تحقيق. خالد عبد الكريم. ط:١. الكويت، ١٩٧٦م.

٤٥- شرح جمل الزجاجي. لابن خروف الإشبيلي. تحقيق: د. سلوى محمد عرب. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٦- شرح شافية ابن الحاجب. للخضر اليزدي. تحقيق: د. حسن أحمد العثمان. ط:١. بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٩هـ.

٤٧- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

٤٨- الصاحبي. لابن فارس. تحقيق: أحمد صقر. القاهرة: البابي الحلبي.

٤٩- صحيح البخاري. للإمام محمد بن عبد الله البخاري. استانبول: المكتبة الإسلامية.

٥٠- صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط:١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.

٥١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لبدر الدين العيني. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٥٢- غاية النهاية في طبقات القراء. لابن الجزري. نشره: ج. برجستراسر. ط:٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٥٣- فتاوى السبكي. تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي. بيروت: دار المعرفة.

٥٤- فوات الوفيات. للكتبي. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

٥٥- الفوائد الضيائية. لنور الدين الجامي. تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي. الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٣هـ.

٥٦- كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٥٧- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. لعلاء الدين البخاري. دار الكتاب الإسلامي.

٥٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لحاجي خليفة. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٥٩- كشف النقاب من مصطلح ابن الحاجب. لابن فرحون. تحقيق: حمزة أبو فارس - عبدالسلام الشريف. ط: ١. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ١٩٩٩م.

٦٠- اللامات. للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك. ط: ٢. بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ. (مصور من مجمع اللغة العربية بدمشق).

٦١- اللباب. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان. ط: ١. دمشق -بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٦٢- المبدع في شرح المقنع. لابن مفلح. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٦٣- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٥. القاهرة: دار المعارف،

٦٤- المجموع شرح المهذب. للنووي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م.

٦٥- المختصر في أخبار البشر. لعماد الدين بن شاهنشاه. ط: ١. المطبعة الحسينية المصرية.

٦٦- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل. لابن الحاجب. تحقيق: د. نذير حمادو. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ.

٦٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ.

٦٨- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٦٩- معجم البلدان. لياقوت الحموي. بيروت: دار صادر.

٧٠- معرفة القراء الكبار. للذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف وزميليه. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

٧١- المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.

٧٢- الوافي بالوَفَيات. لخليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.

٧٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة.

الدوريات:

٧٤- مجلة جامعة أم القرى. للغات وعلومها. ج٢ م١٤ ع ٢٣.

٧٥- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٨١ الجزء ١.